عمل المرأة وأثره على عدم الاستقرار الأسري
دراسة ميدانية

هادي رضا مختار

اختلفت الدراسات في تحديد أيٍّ من الدوافع هو الأقوى لعمل المرأة خارج المنزل: أهو الاقتصادي أم الاجتماعي أم النفسي. وجاء هذا الاختلاف، نتيجة طبيعية لواقع البلدان النامية، حيث المرأة دخلت ميدان العمل بقوة ولكنها، مع ذلك، ما زالت تتحمل العبء الأكبر من مسؤولية رعاية منزلها وأطفالها وزوجها.

ومع اختلاف الدراسات، واختلاف نتائجها، بالتالي، تتنوع الأجوبة عن السؤال الذي يطرح نفسه – هنا – وهو: ما تأثير عمل المرأة في عدم الاستقرار الأسري؟

ذلك أن الدراسات العديدة، ركزت على تناول الدوافع، إيجابية كانت أم سلبية، ولم تركز على تأثير عمل المرأة في الاستقرار الأسري، أو عدمه. وبالتالي فإن البحث في هذه النقطة (تأثير عمل المرأة) يواجه مشكلة، أساسها كون الزوجة العاملة تقوم بأدوار متعددة، داخل المنزل وخارجه. وتعدد أدوارها قد يؤدي إلى خلق صراع في الدور وعدم قدرتها على تحمل الدور المناط بها، بالشكل الملائم. (Gross et al. 1958; Sarbin 1954; Turner 1982; Turner 1987).

وفي بحثنا حول الموضوع، نسعى إلى أربعة أهداف. أولها، دراسة العلاقة بين عمل المرأة المتزوجة وعدم الاستقرار الأسري، من وجهة نظر الزوجة العاملة نفسها.

* مدرس بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية – كلية الآداب – جامعة الكويت.

ثاني الأهداف، معرفة تأثير المتغيرات المستقلة، (مثل: دخل الزوجة العاملة ودخل الزوج، العمر، فارق الدخل بين الزوجين، فارق السن بين الزوجين، عدد سنوات الزواج، المستوى التعليمي لكل من الزوج والزوجة) على الاستقرار الأسري عند الزوجة العاملة.

أما ثالث ورابع هذه الأهداف، فيجمع بينهما التوعية: توعية الزوجة العاملة بعلاقة العمل خارج المنزل بعدم الاستقرار الأسري، وتوعية العاملين الاجتماعيين، وبالتالي مساعدتهم في التعرف على العلاقة بين عمل الزوجة وعدم الاستقرار الأسري، وما المتغيرات التي تؤثر في عدم الاستقرار الأسري في المجتمع الكويتي.

الإطار النظري

نظرية الدور (role theory) هي النظرية التي يعتمدها البحث، لملاءمة مفاهيمها في شرح أبعاد مشكلة «عمل المرأة وتأثيره على عدم الاستقرار الأسري». فالدور عبارة عن الصفات أو المحكات السلوكية التي يقوم بها الأفراد الذين يمثلون مكانة معينة، أو أكثر، اجتماعياً (Gross et al. 1958). والدور سلسلة نمطية لأفعال متعلمة أو أعمال يقوم بها الفرد في موقف تفاعلي. على سبيل المثال: دورة الزوجة الأم العاملة من خلال تفاعلها مع المنزل والعمل، وبالتالي تأثير ذلك على الاستقرار الأسري أو عدم الاستقرار الأسري.

وتشير نظرية الدور إلى ما يسمى بمجموعة الأدوار، وهي ترجع إلى الأدوار المختلفة المرتبطة بالمكانة أو المنصب. فالأمهات، على سبيل المثال، يمثلن مجموعة من السلوكيات لأطفالهن ومجموعة أخرى من السلوكيات لرؤسائهن في العمل.

أما مفهوم توقعات الدور، فيرجع إلى مجموعة من التوقعات لسلوكيات الفرد، حيث تلعب المكانة والمنصب الدور الكبير في تحديد توقعات هذه السلوكيات (Sarbin 1954).

وهناك صراع الدور role conflict الذي يحدث عندما يواجه الفرد متطلبات غير منسجمة عند أدائه لدوره. وقد يواجه الفرد صراعا للدور داخليا وبشكل غير معبر عنه. وفي الواقع، هناك نوعان من صراع الدور: الأول، هو داخل الدور أو داخل المكانة (inter - position) ويحدث هذا الصراع عندما تكون توقعات الدور المرتبطة

بمكانة معينة غير مرتبطة الواحدة مع الأخرى. وهذا غالبا ما يحدث عندما يكون هناك عدم اتفاق في توقعات الدور. على سبيل المثال: الأم العاملة التي لا تستطيع القيام بدورها الكامل كأم بسبب عملها خارج المنزل، ويقوم الزوج أو أم العاملة بهذا الدور.

أما النوع الثاني، فهو غموض الدور. ويحدث عندما تكون توقعات الدور غير معرَّفة بشكل واضح. وهو متوقع عندما تنمو أدوار جديدة، أو عندما يعاد تعريف الأدوار القديمة التي يقوم بها الفرد (Turner 1987) وهناك الدور الذي يكون فوق حد التحمل (role overload) ويحدث في العادة عندما يواجه الفرد مجموعة من الأدوار المعقدة، كأن تقوم الأم العاملة بأدوار معقدة ومجهدة في العمل، وكذلك في المنزل تجاه الأسرة من زوج وأبناء.

وفي الواقع، ليست هناك علاقة بسيطة بين عدد الأدوار التي يستطيع الفرد أن يحملها على عاتقه، وبين كمية الأدوار فوق الحد المطلوب. فبعض النساء العاملات، على سبيل المثال، ينجحن في الموازنة بين الأسرة ومتطلبات العمل، وأخريات يشعرن بضغط كبيرة. وهناك عدم استمرارية الدور، التي يمكن أن تحدث عند الانتقال من دور إلى دور آخر، كالانتقال من دور العاملة داخل المنزل إلى دور العاملة خارج المنزل، والذي يتطلب الدعم المناسب كدعم الزوج أو أفراد الأسرة الآخرين، وكذلك توفر المعلومات عن نظام الدور، وذلك لاستمرارية الدور. (Sarbin 1954; Turner 1982).

الدراسات السابقة

وقد اعتمد البحث على عدة دراسات لها علاقة بعمل المرأة والاستقرار الأسري، بينها ما أُجري في دول غربية وأوروبية (الولايات المتحدة خصوصا) وفي دول عربية (الكويت، العراق، سوريا، المملكة العربية السعودية، تونس، مصر)[1]. وهذه الدراسات تناولت الموضوع من عدة نواح، وتناولت أحوالاً متعددة لواقع الأسرة وتأثير عمل كل من الزوجين، وتأثير وجود الأولاد والسن والمستوى التعليمي والاجتماعي وسن الزواج ومدى التوافق الطبقي أو الاجتماعي أو النفسي أو الشخصي بين الزوجين وظروف العمل ومستوى الدخل، والعوامل الخارجية.. وغير ذلك.

(1) راجع سجل المصادر العربية والأجنبية في آخر البحث.

ففي دراسة لثورتون Thorton تشير نتائجها إلى أن الأسرة تعاني من ضغط نفسي وخاصة إذا كان الزوجان يعملان ولديهما أولاد. ويشير نفس الباحث في هذه الدراسة إلى أن هناك دراسات أخرى تبين أن الأسرة تشعر بالرضا إذا كان لديها أولاد، في حين أن الضغط النفسي يكون لدى الزوج أكثر من الزوجة العاملة (Thorton 1977). وهناك متغيرات ديموغرافية (التعليم – الدخل – السن) تؤثر على الاستقرار الأسري وتؤدي إلى مشاجرات قد تصل إلى الطلاق. (Gallighan & Bahr 1978). وفي دراسة للي Lee تشير نتائجها إلى أن هناك علاقة بين العمر لدى العاملة والاستقرار الأسري في الزواج. فالناس الذين يتزوجون في سن مبكرة يتعرضون لعدم الاستقرار الاسري بعكس المتزوجون في سن متأخرة، وليس معروفا ما الأسباب التي تتيح للفئة الثانية فرصة للاستقرار الأسري أكثر من الأولى. (Lee 1977). ويبين نفس الباحث أن الاسباب الحقيقية للخلافات بين المتزوجين في سن مبكرة تكمن في التعليم المتدني والحمل قبل الزواج والمعرفة والصحبة القصيرة الأمد وسوء التوافق الشخصي والطبقة الاجتماعية المتدنية. كما أن المتزوجين في سن مبكرة يكونون غير مؤهلين عاطفيا ونفسيا، وهم على اطلاع بأنه توجد فرصة كبيرة لزواجهم مرة أخرى في حالة الطلاق. وبينت الدراسة كذلك وجود علاقة إيجابية بين العمل والرضا الزواجي (بين الذكور والإناث) وأن هذه العلاقة مظللة بالنسبة للإناث بسبب مكانة الاب الوظيفية والمستوى التعليمي. وأن درجة الرضى المتدنية لدى المتزوجات مبكرا تكون حالاتهم المعيشية أقل مستوى من غيرهم، ويعانون من حالات توتر عالية. (Lee 1977). وفي دراسة أجريت على 334 من الذكور و189 من الإناث المتزوجين في الولايات المتحدة تبين أن ساعات العمل الزائدة تؤدي إلى صعوبات في مقابلة متطلبات الأدوار الأسرية، ولكن ساعة العمل الزائدة ليس لها تأثير مباشر على مزاجية العاملين. وأن الأعمال التي تتميز بالضغوط النفسية المرتفعة والدعم أو المساندة المتدنية تؤدي إلى صعوبات في مقابلة أو إشباع المتطلبات الأسرية وتؤثر سلباً على الأحوال الأسرية. (Gughes et al. 1992). وفي دراسة لـ Sears & Galambos يشيران فيها إلى أهمية ظروف العمل وضغوط العمل (مثل ساعات العمل والأعمال الإضافية) وكيف أن هذه الضغوط الخاصة بالعمل قد تؤدي إلى ضغوط نفسية لدى الفرد بشكل عام. وأن المرأة العاملة التي تمر بضغوط عمل أكبر لديها ضغوط نفسية أكبر وتكيف زواجي marital adjustment بصورة أقل. وأن

ظروف العمل الجيدة (مثل عدم وجود أعمال إضافية) يمكن أن تنعكس بصورة إيجابية على العلاقات الأسرية. (Sears & Galambos 1992) وفي دراسة Vannoy & Philiber عن عمل الزوجة ونوعية أو جودة الزواج والتي أجريت على عينة من 452 من المتزوجين (من زوجات وأزواج عاملين) تبين أن عمل المرأة ليس له تأثير على نوعية أو جودة الزواج بقدر ما لاتجاهات الجنسين تجاه الدور gender - role attitudes على نوعية أو جودة الزواج. وأن العامل المؤثر الأكبر على نوعية الزواج بالنسبة للزوجين هو القدرة على إعطاء وأخذ المساندة والدعم. (Vannoy & Philiber 1992). وفي دراسة أجريت على المتزوجين والذين ينتمون إلى الطبقة العاملة لمجتمعات الشمال الغربي للولايات المتحدة الأمريكية. تبين عدم وجود علاقة بين الأمور الاقتصادية والرضا عن الحياة الزوجية، ولكن إذا زادت هذه الضغوط الاقتصادية أصبح تأثيرها على الاستقرار الأسري بصورة أكبر. (Brinkerhaff & White 1978). ومن عوامل عدم الاستقرار الأسري المكانة الاجتماعية والاقتصادية للزوجين. ويمكن قياس ذلك بالمستوى التعليمي والوظيفة والدخل. ففي دراسة أخرى أجريت في الولايات المتحدة تبين أن عامل الدخل من أكثر العوامل التي تؤثر على الاستقرار الأسري. ولكن تأثير الدخل كان أقل من تأثير الممتلكات والبطالة الحقيقية على الاستقرار الأسري. وأن وجود المساعدة الاجتماعية من الممكن أن تزيد من احتمال فشل الزواج. كما تبين الدراسة أنه كلما زاد مستوى الدخل زاد الاستقرار الأسري. وأخيراً، المستوى الاقتصادي يؤثر على قرار الانفصال والطلاق ولكن تأثير الممتلكات والأموال أكبر منه في التأثير على الانفصال (Galligan & Bahr 1978).

وتشير دراسة Arland Thorton أن الرضى عن الحياة الزوجية Marital satisfaction ينخفض مع قدوم الاطفال، والنساء اللاتي ليس لديهن اطفال يعانين من عدم السعادة في الحياة الزوجية. وهدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الأطفال على الاستقرار الأسري وتأثير الخلافات الزوجية على تحديد النسل وانحلال الزواج. وانتهت الدراسة إلى أن الخلافات بين الزوجين تؤدي إلى عدم الرغبة في الحصول على أطفال، وكذلك أن قلة عدد الأطفال يزيد من السعادة الزوجية وزيادة عدد الأطفال (3 وما فوق) يقلل من ا لسعادة الزوجية (Thorton 1977). وهناك دراسة أجريت على العاملة البولندية تبين أنها تقوم بأدوار الأنثى التقليدية بالإضافة إلى دورها كعاملة. وتبين للباحث كذلك أن الضغوط التي تحاصر المرأة العاملة (لتحمل

المسئوليات المتعددة) أدى لتقليل قيمتها كعاملة خارج المنزل. وأن المرأة العاملة تلجأ إلى منع الأبناء من القيام بعمل المنزل (Loboodzinska 1978). وفي العقدين الأخيرين كثير من الدراسات الكمية بينت العلاقة بين عمل المرأة وعدم الاستقرار الأسري، وأن عمل المرأة عامل مساعد لانحلال الزواج وذلك بسبب قدرة الزوجة على إعالة نفسها مادياً. (Grendtein 1990). بالإضافة إلى أن أغلب الدراسات ركزت على ثلاثة عوامل رئيسية لها علاقة بعمل المرأة وهي دخل الزوجة ودخلها بالنسبة لدخل الزوج وعدد ساعات العمل خارج المنزل. وهذه الدراسات بينت أن تأثير كل عامل من هذه العوامل يختلف من دراسة لأخرى على عدم الاستقرار الاسري. (Edwards et al. 1992). وفي نفس الدراسة السابقة الذكر قام الباحثان بإجراء دراسة ميدانية على عينة من 2017 أسرة في بانكوك تايلند وذلك لمعرفة تاثير عمل المرأة على الاستقرار الزواجي. وبينت النتائج أن ساعات العمل والخواص أوالصفات المتعلقة بخلفية الزوجين background characteristics (مثل عدم الاتفاق الزواجي، المشاكل الزوجية، فقدان العلاقات الطيبة، إساءة معاملة الزوجة) ساهمت إلى حد كبير في عدم الاستقرار الأسري. وأشار الباحثان إلى أهمية ضبط بعض المتغيرات في مثل هذه الدراسات مثل عدد سنوات الزواج، عدد الأطفال، واختلاف العمر بين الزوج والزوجة. (Edwards et al. 1992). وهناك بعض الدراسات العربية التي تتحدث عن عمل المرأة وتأثير ذلك على الزوجة والزوج والأبناء ولم تتطرق أي من هذه الدراسات لعمل الزوجة وعلاقته بعدم الاستقرار الأسري أو بالاستقرار الأسري. فهذه الدراسات تشير إلى أن عمل المرأة يعتبر ظاهرة حضارية في أغلب المجتمعات وأن عملها ضرورة ملحة وذلك للكسب المادي. فالمرأة تحقق ذاتها وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقضي أوقات فراغها في أعمال مفيدة من خلال عملها خارج المنزل. وفي دراسة أخرى أجريت لمعرفة مدى الاعتراضات التي تواجه المرأة العاملة بينت نتائجها أن 92% من العينة يعزفن عن العمل لتفادي ترك أطفالهن مع من لا يرعاهم ويحبهم. وأن 77% من العينة يعزفن عن العمل لخوفهن وقلقهن الشديد على الأطفال. و33% يعزفن عن العمل نتيجة للتعب في فترة الحمل خلال فترة العمل. وأن 61% يعتقدون أن العمل يؤدي إلى إرهاق وتوتر الأعصاب. وأن 75% يرون أن العمل يؤدي إلى إهمال الأم لمظهرها في المنزل. وهناك نسبة 42% تثور أعصاب أزواجهن نتيجة الكلام حول مشاكل العمل. (يونس 1987). ودلت إحدى الدراسات التي أجريت على (300) عاملة في إحدى المؤسسات الإنتاجية بدمشق أن

60% من العاملات اللواتي يقطن المدن يتركن عملهن بعد الزواج وذلك بتأثير من مجتمعهن ومن نصائح الزوج والأهل التي تقول بضرورة التفرغ لتربية الأطفال والعناية بهم. (نعامة 1984). وفي دراسة تتعلق بعمل الأم والسلوك الاجتماعي للأبناء من تلاميذ المرحلة الابتدائية (بالمدينة المنورة) على عينة تشمل (ذكور وإناث) من أبناء العاملات وغير العاملات بينت نتائج الدراسة أن هناك مردود إيجابي لعمل المرأة ويتضح ذلك من خلال تربيتها السليمة لأبنائها. كما تشير النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في السلوك الاجتماعي بين التلاميذ من أبناء العاملات لصالح التلميذات. ووجود فروق ذات دالة إحصائية في السلوك الاجتماعي (للذكور) من أبناء العاملات وغير العاملات لصالح أبناء العاملات. وفروق ذات دلالة إحصائية في السلوك الاجتماعي (للإناث) من أبناء العاملات وغير العاملات لصالح بنات العاملات (منسي 1988). وفي دراسة (عبد اللطيف 1988). يبين الباحث أنه لابد من وجود مبررات لعمل المرأة خارج المنزل وقد يكون لعمل المرأة أبعاد منها البعد المادي (الكسب المادي) والبعد الاجتماعي (وتأثيره على الأطفال وخاصة في غياب الأم اثناء العمل). وأن الرجل لا يشارك ولا يتعاون مع زوجته في المنزل بحكم حق السيادة على زوجته، وأن الزوجة ملزمة بالقيام بهذه الأعمال المنزلية.

وبالاستناد إلى نظرية الدور، والاستنتاجات المستخلصة من الدراسات المعتمدة، أمكن التوصل إلى تحديد الفرضية الرئيسية للبحث بما يلي: إن عمل المرأة المتزوجة خارج المنزل مرتبط بعوامل ديموغرافية وعوامل أخرى، لها علاقة بالخلفية الاقتصادية الاجتماعية، قد تلعب دورا في حالة من الصراع والغموض، وعدم استمرارية دورها (المرأة المتزوجة) مما يؤثر في استقرارها أو عدم استقرارها الأسري.

الفرضيات الفرعية

ومن هذه الفرضية، تفرعت فرضيات البحث في علاقة العوامل المختلفة (سلبية كانت العلاقة أم إيجابية) بالاستقرار الأسري أو عدمه وهي كالتالي:

1 – هناك علاقة إيجابية بين بعد المرأة العاملة عن المدينة وعدم الاستقرار الأسري.

2 – هناك علاقة إيجابية بين ارتفاع دخل العاملة وعدم الاستقرار الأسري.

3 – هناك علاقة إيجابية بين ارتفاع دخل الزوج وعدم الاستقرار الاسري.

4 – هناك علاقة سلبية بين العمر سواء (عمر العاملة، عمرها عند الزواج، عمر الزوج، عمر الزوج عند الزواج، عمر الزواج أو عدد سنوات الزواج) وعدم الاستقرار الأسري.

5 – هناك علاقة إيجابية بين عدد الأبناء عند العاملة وعدم الاستقرار الأسري.

6 – هناك علاقة سلبية بين وجود الخادمة وعدم الاستقرار الأسري.

7 – هناك علاقة سلبية بين ارتفاع المستوى التعليمي (للعاملة وزوجها) وعدم الاستقرار الاسري.

8 – هناك علاقة سلبية بين ارتفاع المستوى التعليمي (للوالدين) وعدم الاستقرار الأسري.

9 – هناك علاقة إيجابية بين ارتفاع دخل الوالدين وعدم الاستقرار الأسري.

ومع إجراء البحث، قمنا بتطوير مقياس عدم الاستقرار الأسري، من أجل قياس المتغير التابع الوحيد في الدراسة.

ففي الماضي، كان مفهوم عدم الاستقرار الأسري يستخدم بشكل تبادلي مع المفاهيم الأخرى مثل الانحلال الزواجي (marital dissolution)، الطلاق، والزواج ذو النوعية أو الخاصية المتدنية (low marital quality) وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم مترابطة مع بعضها إلا أنها مختلفة تماما. وفي بعض الأحيان هناك تداخل بالنسبة للسلوكيات الاجتماعية الخاصة بهذه المفاهيم. فالانحلال الزواجي يقصد به العمل القانوني لإنهاء الزواج عن طريق الطلاق أو الانفصال النهائي. من جانب آخر، هناك التفكك الأسري ويقصد به الإنهاء الطوعي للزواج (من خلال الوفاة أو التخلي عن الطرف الآخر). أما الزواج ذو النوعية، أو الخاصية، المتدنية فالمقصود به التقييم الكيفي (qualitative) للزواج، وهو مؤشر لدرجة منخفضة من التكيف في الزواج. والزواج ذو النوعية المتدنية لا يعني بالضرورة أن هناك ميلاً كبيراً للطلاق، أو الانفصال، أو التخلي عن الطرف الآخر. فهناك العديد من الزيجات المتدنية النوعية، التي تظل سليمة، وزيجات ذات نوعية أو خاصية عالية تنحل (Booth et al. 1983).

ويقصد بعدم الاستقرار الأسري (الذي هو موضوع بحثنا) ميل الزوجين لإنهاء الزواج الحالي، على الرغم من أن إنهاء أو انحلال الزواج قد لا يحدث في النهاية. بمعنى أنه تكون هناك رغبة في إنحلال الزواج، ولكن يمكن أن لا تحدث كفعل أو إجراء من قبل الزوجين. وبالتالي، يمكن أن يُفهم أن لعدم الاستقرار الأسري ثلاثة محاور رئيسية:

1 – أنها حالة عاطفية لدى الشريك في الزواج (كيف أشعر تجاه زواجي).

2 – أن هناك معارف ومدارك (cognitions) بالنسبة للعلاقة الزوجية (ما الأفكار التي تراودني بالنسبة للأفعال التي يجب أن أقوم بها كنتيجة لمشاعري تجاه زواجي).

3 – وجود أفعال محددة (ماذا فعلته في الواقع بالنسبة لما أشعر وأفكر به حاليا) (Booth et al. 1983).

وهذا البحث سوف يستخدم المحاور الثلاثة التي تحدث عنها كل من (Booth et al. 1983) مع إجراء بعض التعديلات على المقياس الذي استخدم من قبلهم.

المقياس: Measurement

لقد قمنا بإجراء بعض التعديلات على مقياس (Booth et al. 1983) بعد القيام بالدراسة الأولية على عينة عشوائية قوامها مئة من العاملات المتزوجات، فألغيت بعض البنود مثل البحث والاجتماع مع رجل الدين أو المرشد النفسي عن احتمالات الطلاق، والتحدث مع شريك الحياة عن الحصول على عمل، لعدم ملاءمة هذه البنود مع واقع ثقافة المجتمع الكويتي، ولكون المقياس سيستخدم مع العاملات.

والمقياس المطور من قبلنا اعتمد على تسعة أبعاد هي: مشاركة الأدوار بين الزوجين، المصاحبة بين الزوجين، الاحترام بين الزوجين، مدى تدخل الأهل في شؤون الزوجين، المشاجرات بين الزوجين، التفكير في الطلاق، التحدث عن الطلاق، الانفصال بين الزوجين، وجود مشاكل واضطرابات بين الزوجين. وهذه الأبعاد أيدتها دراسات سابقة (Germain & Gitterman 1980; Booth & Edwards 1983; Thorton 1977; Brinkerhoff & White 1978; Edwards et al. 1992).

كما حرصنا على أن تكون هذه الأبعاد مرتبطة بثقافة المجتمع الكويتي، عن طريق أخذ آراء المتخصصين في العلوم الاجتماعية، للتعرف على هذه الأبعاد المهمة في عدم الاستقرار الأسري، بالإضافة إلى أن هذه الأبعاد التسعة مرتبطة بالتعريف الإجرائي – السابق الذكر – لعدم الاستقرار الأسري، الذي يركز على ثلاثة أبعاد أو محاور رئيسية شعورية وإدراكية وسلوكية لدى الشريك في الحياة الزوجية. وقد أكدت آراء المتخصصين علاقة بنود هذه الأبعاد بعدم الاستقرار الأسري.

لقد حددنا بنود المقياس بواحد وثلاثين بندا، موزعة على المحاور التسعة – السابقة الذكر – فمشاركة الأدوار بين الزوجين، جاءت صياغة بنودها كالتالي:

1 – هناك اتفاق بيني وبين شريكي في تقسيم العمل.

2 – لا يعبأ شريكي بشراء حاجيات المنزل.

3 – يقوم شريكي بالأعمال المنزلية من عمل رضاعة للطفل، غسيل، كي الملابس، تحميم الأطفال... إلخ.

4 – يساعدني شريكي بمذاكرة الأبناء.

أما بالنسبة «للمصاحبة بين الزوجين» فجاءت صياغة البنود كالتالي:

5 – شريكي كثير الخروج من المنزل.

6 – يقضي شريكي أوقاته مع هواياته وأصدقائه.

7 – يجلس شريكي معي في أوقات الوجبات فقط.

8 – يتغيب شريكي عن المنزل لساعات طويلة ومن غير سبب وجيه.

والمحور الثالث (الاحترام بين الزوجين) جاءت صياغة بنوده كالتالي:

9 – علاقتي مع شريكي ليست مبنية على الاحترام والحب والتفاهم.

10 – شريكي غير صريح معي.

11 – شريكي لا يهتم برأيي ولا يناقشني.

12 – لا يهتم شريكي بسماع آرائي في أي موضوع.

13 – أنا وشريكي لا نتبادل الحديث مع بعضنا.

14 – يقوم شريكي بتحقيري أمام الآخرين.

15 – لا يحترم شريكي رأيي.

16 – يصعب على شريكي تقبلي كما أنا.

والمحور أو «البعد الرابع» (مدى تدخل الأهل في شؤون الزوجين) كانت صياغة بنوده كالتالي:

17 – يسمح شريكي بتدخل الأهل في شؤوننا الداخلية.

18 – يتأثر شريكي بما يقوله أهله مما يؤثر على علاقتنا.

19 – يقوم شريكي بإدخال أهله في أمورنا الشخصية.

وبالنسبة للمحور الخامس (المشاجرات بين الزوجين) جاءت صياغة بنوده كما يلي:

20 – نتشاجر أنا وشريكي لأتفه الأسباب.

21 – تنتهي خلافاتنا في الرأي بالمشاجرات.

22 – تصل المشاجرات والمشاحنات بيني وبين شريكي إلى استخدام الأيدي.

أما المحور السادس (التفكير في الطلاق) فكانت صياغة بنوده كالتالي:

23 – فكرت في الطلاق.

24 – شريكي فكر في الطلاق.

25 – أعتقد أن نهاية زواجي الطلاق.

والمحور السابع (التحدث عن الطلاق) كانت صياغة بنده كما يلي:

26 – ناقشت الطلاق مع آخرين.

والمحور الثامن (الانفصال بين الزوجين) جاءت صياغة بنوده كالتالي:

27 – شريكي يريد الانفصال.

28 – الشريكان مرا بتجربة الانفصال.

29 – ناقشت المشاكل المترتبة عن الانفصال.

وأخيراً المحور التاسع وهو «وجود المشاكل والاضطرابات بين الزوجين» كانت صياغة بنوده كالتالي:

30 – أعتقد أن زواجنا يمر باضطراب.

31 – لقد تكلمت مع آخرين عن مشاكل الزواج.

الإجابات الخاصة بمقياس عدم الاستقرار الأسري قيست بمقياس ليكرت من 1 إلى 5 حيث أن 1 = استقرار و 5 = عدم الاستقرار. وتصنيفها 1 = أوافق بشدة، 2 = أوافق، 3 = أوافق إلى حد ما، 4 = لا أوافق، 5 = لا أوافق بشدة. كان معامل الثبات لمقياس عدم الاستقرار الأسري عالياً 94. ألفا (alpha) وهذا دليل تماسك بين المتغيرات الموجودة في المقياس المُطَور.

مجتمع البحث والعينة

العاملات الكويتيات المتزوجات في دولة الكويت بمحافظاتها الخمس يمثلن المجتمع الاحصائي لهذه الدراسة.

يبلغ عدد العاملات الكويتيات ما بين سن 15 - 65 سنة فأكثر – حسب آخر الاحصائيات الرسمية في الكويت 32.445. والنسبة المئوية للقوى العاملة الكويتية هي (18.13%) بالنسبة لقوة العمل الإجمالية[1]. وعلى ضوء هذه الاحصائيات الرسمية لأعداد

(1) الإدارة المركزية للإحصاء/ إدارة التعداد والاحصاءات السكانية 1988. أعداد ربات البيوت خاصة بتعداد 1985 حيث لم تتوفر الاحصاءات الخاصة بأعدادهم حاليا.

العاملات الكويتيات في الكويت اختيرت العينة، وعدد أفرادها 468 عاملة كويتية، اخترن اختياراً عشوائياً من مختلف وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية (مثل مؤسسة الموانىء العامة ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ومؤسسات حكومية أخرى). بالإضافة إلى القطاع الخاص، الذي يتمثل بالشركات والبنوك. وقد قام بعض الباحثين المدربين من قبل الباحث بإجراء مقابلات شخصية مع أفراد العينة – عن طريق استبيان – من أجل جمع المعلومات المتعلقة بعدم الاستقرار الأسري، والمعلومات التي لها علاقة بالمتغيرات الديموغرافية ومتغيرات أخرى، وذلك لمعرفة تأثير هذه المتغيرات (التي لها علاقة بعمل المرأة) على عدم الاستقرار الأسري.

في الاختبارات الإحصائية للبحث – الدراسة، استخدمت متغيرات مستقلة، خاصة بعمل المرأة، (مثل المحافظة التي تقيم فيها العاملة، عمر العاملة، عمر العاملة عند الزواج، عمر زوج العاملة عند الزواج، عدد سنوات الزواج، عدد الأبناء، الخلفية الاقتصادية الاجتماعية للعاملة SES، فارق السن بين العاملة وزوجها، فارق الدخل بين العاملة وزوجها، ووجود خادمة في المنزل). أما المتغير التابع، فهو عدم الاستقرار الأسري، الذي، كما ذُكر سابقاً، طورنا مقياسه. وقد استخدم اختبار معامل الانحدار المتعدد (multiple regression) لاختبار الفرضيات ومعرفة أهمية المتغيرات وقوتها في التأثير على عينة العاملات بالنسبة لعدم الاستقرار الأسري.

أما تحليل البيانات، فقد توزع على قسمين: التحليل الوصفي، التحليل ذو المتغيرات المتعددة. فالتحليل الوصفي يعرض النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لدى المتغيرات من خلال ما جمع من الاستبيان. والتحليل المتعدد المتغيرات – والمتمثل في معامل الانحدار – استخدم لاختبار الفرضيات ومعرفة أهم المتغيرات التي تؤثر في عينة العاملات، وبالتالي معرفة نسبة التباين والاختلاف (variance) في المتغير التابع (عدم الاستقرار الأسري).

التحليل الوصفي

الجدول رقم (1) يبين نتائج المتغيرات المستقلة والتي هي في الواقع متغيرات ديموغرافية ومتغيرات لها علاقة بالخلفية الاقتصادية الاجتماعية (SES) من حيث المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والمدى لهذه المتغيرات الخاصة بعينة العاملات، علماً بأن المتغيرات الاسمية (nominal variables) مثل المحافظة

ووجود خادمة في المنزل أعطيت بعدين. فمحافظتا العاصمة وحولي رُمزتا برقم (1) ومحافظتا الفروانية والأحمدي رُمزتا برقم (2). ووجود الخادمة رمز برقم (1) وعدم وجود الخادمة رمز برقم (2).

وقد بينت النتائج أن أغلب العاملات يأتين من مناطق أكثر حضرية، أقرب إلى العاصمة، كمحافظتي العاصمة وحولي ونسبتهن 58%، وهناك نسبة 42% يأتين من المناطق الأقل حضرية والأكثر بعدا من العاصمة، كمحافظات الفروانية والأحمدي والجهراء.

غالبية العاملات (58.5%) أعمارهن ما بين 21 إلى 30 سنة و(34.2%) أعمارهن ما بين 31-40 سنة ونسبة ضئيلة جداً أقل من 21 سنة (2.8%). ودخولهن تختلف نسبتها المئوية. فهناك (28.6%) تتراوح دخولهن ما بين 500 إلى 599 دينارا كويتيا في الشهر. وهناك نسبة ضئيلة (2.3%) تتعدى دخولهن الـ 900 دينار في الشهر، بينما أكثر من نصف مجموعة العينة (53.00%) يتقاضين رواتب أقل من 500 دينار كويتي في الشهر.

جدول رقم (1)

	العاملات n = 468
المحافظة:	
المتوسط الحسابي	1.42
الانحراف المعياري	.49
المدى	2-1
الدخل الشهري للعاملة:	
المتوسط الحسابي	4.26
الانحراف المعياري	1.64
المدى	9-1
الدخل الشهري للزوج:	
المتوسط الحسابي	6.90
الانحراف المعياري	1.94
المدى	9-1
فارق الدخل بين الزوجين:	
المتوسط الحسابي	3.64
الانحراف المعياري	2.35
المدى	8-1

تابع جدول رقم (1)

	العاملات n = 468
عمر العاملة:	
المتوسط الحسابي	2.40
الانحراف المعياري	.62
المدى	4-1
عمر العاملة عند الزواج:	
المتوسط الحسابي	1.50
الانحراف المعياري	.55
المدى	4-1
عمر الزوج عند الزواج:	
المتوسط الحسابي	1.95
الانحراف المعياري	.51
المدى	4-1
فارق العمر بين الزوجين:	
المتوسط الحسابي	1.77
الانحراف المعياري	.96
المدى	4-1
عدد سنوات الزواج:	
المتوسط الحسابي	2.10
الانحراف المعياري	1.14
المدى	5-1
عدد الأبناء:	
المتوسط الحسابي	1.73
الانحراف المعياري	.83
المدى	6-1
وجود خادمة في المنزل:	
المتوسط الحسابي	1.15
الانحراف المعياري	.35
المدى	2-1
تعليم العاملة:	
المتوسط الحسابي	5.99
الانحراف المعياري	1.10
المدى	8-1
تعليم الزوج:	
المتوسط الحسابي	5.63
الانحراف المعياري	1.30
المدى	8-1

تابع جدول رقم (1)

	العاملات n = 468
تعليم أم العاملة:	
المتوسط الحسابي	2.25
الانحراف المعياري	1.50
المدى	8-1
تعليم أب العاملة:	
المتوسط الحسابي	3.11
الانحراف المعياري	1.77
المدى	8-1
دخل أم العاملة:	
المتوسط الحسابي	3.86
الانحراف المعياري	2.52
المدى	9-1
دخل أب العاملة:	
المتوسط الحسابي	7.38
الانحراف المعياري	1.95
المدى	9-1

أما بالنسبة لأزواج العاملات، فدخولهم أكبر من دخول زوجاتهم العاملات، والنسبة الأكبر من أفراد العينة (32.7%) أزواجهن يتقاضون دخولاً شهرية أكثر من 900 دينار كويتي. ونسبة (12.8%) من الأزواج دخولهم أقل من 500 دينار كويتي.

أغلب أفراد العينة تزوجن في سن مبكرة. فهناك نسبة (52.1%) تزوجن وأعمارهن أقل من 21 سنة، ونسبة (46.2%) أعمارهن لم تكن تتعدى 30 سنة عند الزواج. أما أزواجهن فيتزوجون في سن ما بين 21 إلى 30 سنة (76.5%) من العينة.

وفي التصنيف حسب سنوات الزواج، هناك 38.7% في الخمس سنوات الأولى من زواجهن، (28.8%) ما بين 6 إلى 10 سنوات و(5.6%) متزوجات منذ 21 سنة وأكثر.

واللواتي لديهن ما بين ولد إلى اثنين بلغت نسبتهن من مجموع العينة (45.1%)، وبلغت نسبة اللواتي لديهن ما بين 3 إلى 4 أولاد (41.1%).

وأشارت النتائج إلى أن وجود الخادمة في منزل الأسر العاملة هو الغالب، إذ تبين أن (84.8%) من أفراد العينة لديهن خادمات في منازلهن، مقابل (15.2%) فقط ليس لديهن خادمات.

أما على المستوى التعليمي، فالغالبية من الحاصلات على الشهادة الجامعية (بكالوريوس) وتشكل نسبتهن (43.3%) من العينة. والنسبة الثانية هي للحاصلات على الدبلوم، أي سنتين بعد الثانوية (23.6%). وهناك نسبة ضئيلة تشكلها الحاصلات على دراسات عليا كالماجستير والدكتوراه (1.1%). ويشير المتوسط الحسابي إلى أن المستوى التعليمي للعاملة (5.99) أفضل من المتوسط الحسابي لدى الزوج (5.63) ولو بشكل ضئيل. فنسبة الأزواج الحاصلين على الشهادة الجامعية، وهي 28.8%، أقل من نسبة زوجاتهم العاملات.

وفي دراسة الخلفية الاقتصادية الاجتماعية (SES) للوالدين (التي تتمثل في المستوى التعليمي والوظيفة والدخل) عمدنا إلى إلغاء وظيفة الوالدين من الجدول رقم (1)، وذلك لأن عينة أفراد البحث لم تجب عن هذا السؤال، بحكم أن غالبية الوالدين متقاعدين أو متوفين. أما النتائج الخاصة بالمستوى التعليمي لأم العاملة فتشير إلى أن هناك نسبة (47%) لا تقرأ ولا تكتب. والمتوسط الحسابي لأمهات العاملات 2.25 أي أن الغالبية تقرأ وتكتب أو لديها شهادة ابتدائية. وتعليم أب العاملة أفضل من الأم، إذ أن المستوى التعليمي ما بين الشهادة الابتدائية والمتوسطة. وهناك نسبة ليست بالضئيلة (23.6%) لا يقرأون ولا يكتبون. ومن الملاحظ أن نسبة الآباء الذين لا يقرأون ولا يكتبون أفضل من الأمهات، إذ تصل نسبتهم مقارنة بالأمهات إلى النصف.

ومن حيث دخل الوالدين فلقد أشارت النتائج (في الجدول رقم 1) إلى أن المتوسط الحسابي لدخل أم العاملة 3.86 أي ما بين 300-399 دينارا كويتيا في الشهر الواحد، بينما متوسط دخل أب العاملة 7.38 أي ما بين 700-799 ديناراً كويتياً في الشهر الواحد. فالفارق بين دخل أم العاملة وأب العاملة يصل إلى الضعف تقريبا. والتفاوت في دخول أمهات وآباء العاملات قد يرجع إلى وجود مصادر أخرى للدخل، مثل ودائع بنكية أو استثمارات عقارية.

تحليل متعدد المتغيرات

لاختبار الفرضيات الفرعية التي نعتقد أن لها تأثيراً على عدم الاستقرار الأسري، استخدمنا اختبار معامل الانحدار (multiple regression) هذا الاختبار الاحصائي يفيد في معرفة المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع من مجموعة كبيرة من المتغيرات من حيث أهمية كل متغير وقوته (Klecka 1980; Hubert & Blalock 1979).

والمتغير التابع لعدم الاستقرار الأسري – الذي قيس عن طريق مقياس مطور من قبل الباحث – ينحدر على عدة متغيرات مستقلة، كالمحافظة والدخل الشهري للعاملة والدخل الشهري للزوج، وفارق الدخل بين العاملة وزوجها، وعمر العاملة وعمرها عند الزواج وعمر الزوج عند الزواج، وفارق العمر بين الزوجين، وعدد سنوات الزواج وعدد الأبناء ووجود خادمة والمستوى التعليمي للعاملة والمستوى التعليمي للزوج والخلفية الاقتصادية الاجتماعية للوالدين (من حيث التعليم والدخل).

ويلاحظ في معامل الانحدار المتعدد (multiple regression) أن هناك متغيرين قيسا حسب المقياس الاسمي (nominal variables) وهما المحافظة ووجود خادمة في المنزل. أما بالنسبة للمحافظة فلقد أعطيت بعدين فقط. فالمناطق الأقرب من المدينة (العاصمة) مثل محافظتي العاصمة وحولي أعطيت رقم (1) كرمز يمثلها. والمناطق الأبعد عن المدينة مثل محافظات الفروانية والأحمدي والجهراء فلقد أعطيت رقم (2) كرمز يمثلها. وبذلك تصبح المناطق الأكثر حضرية يرمز إليها برقم (1) والأقل حضرية يرمز إليها برقم (2).

أما المتغير المستقل الاسمي الثاني فهو وجود خادمة في المنزل. فوجود الخادمة أعطيت رقم (1) كرمز يمثلها وعدم وجود خادمة رقم (2). وتم بعد ذلك إدخال هذه المتغيرات الإسمية إلى جانب المتغيرات المستقلة الأخرى – السابقة الذكر – في معامل الانحدار.

وقد رتبنا المتغيرات في معامل الانحدار المتعدد لعينة العاملات واستخلصنا نتائجها، وعرضناها في جدول رقمي – بياني (الجدول رقم 2)، ومن خلال هذه النتائج يتبين أن أقوى المتغيرات هو تعليم المرأة العاملة، والنتيجة، هنا، جاءت سلبية، بمعنى أنه كلما زاد تعليم المرأة العاملة قل عدم الاستقرار الأسري. وهذه النتيجة تدعم فرضية الباحث (والبيتا beta كانت قوية والاحتمالية الاحصائية ذات دلالة P<.01).

والمتغير الثاني، من حيث القوة، كان تعليم الزوج. والنتيجة – هنا – كانت سلبية أيضا، بمعنى أنه كلما زاد المستوى التعليمي للزوج (أي زوج المرأة العاملة) قلت احتمالات عدم الاستقرار الأسري. وهذه النتيجة تدعم فرضية الباحث أيضا. (والبيتا beta كانت قوية والاحتمالية الاحصائية ذات دلالة P<.01).

أما المتغير الثالث فكان عدد الأبناء، وجاءت النتيجة موجبة بمعنى أنه كلما زاد عدد الأبناء زادت احتمالات عدم الاستقرار الأسري عند العاملة. وهذه النتيجة تدعم فرضية الباحث كذلك (والبيتا beta كانت متوسطة وذات دلالة احصائية P<.05). ويتبين من الجدول رقم (2) أن الثلاث متغيرات (السابقة الذكر) ذا دلالة إحصائية، وأن مؤشر اختيار التنبؤ تفسر حوالي (R_2.096) 10% من التباين والاختلاف في المتغير التابع عدم الاستقرار الأسري. وهذا يعني أن تأثير المتغيرات الثلاثة ضعيف على عدم الاستقرار الأسري على الرغم من كونها ذات دلالة إحصائية (significant).

النتائج والمناقشة

تشير النتائج بشكل عام إلى أن العينة تمثل مجتمع المرأة العاملة الكويتية، من حيث أن أفرادها يأتين من وزارات ومؤسسات مختلفة في الدولة. بالإضافة إلى أنها تأتي من خلفيات اقتصادية اجتماعية متباينة. والمرأة العاملة الكويتية تتمتع بمستوى تعليمي عال وذلك بحكم مجانية التعليم وإلزاميته في الدولة. وأن العاملة الكويتية تتزوج في سن مبكرة نوعا ما، إذ أن ما يقارب من نصف أفراد العينة يتزوجن في سن أقل من 21 سنة. وأغلب أفراد العينة تعدت سنين زواجهن الخمس سنوات مما يعني أن الفترة الحرجة (الخمس سنوات الأولى) من عمر الزواج انتهت ويفترض أن يكون هناك ميل من قبل الزوجين نحو الاستقرار، كما تؤكد ذلك الدراسات السابقة. والغالبية من العاملات لا يفضلن وجود أكثر من 4 أبناء في الأسرة. وأن الغالبية العظمى من العاملات الكويتيات لا يستغنين عن الخادمة، لقيامها بالأعمال المنزلية من طبخ وتنظيف وغسيل، مما يرفع عن عاتق العاملة المتزوجة تحمل مسؤوليات معينة في المنزل.

غالبية الأزواج في العينة تعليمهم متوسط، أي من حملة الشهادة الثانوية العامة. أما عن الخلفية الاقتصادية الاجتماعية للوالدين، فالنتائج تشير إلى أن تعليمهم منخفض بشكل عام، ولكن المستوى التعليمي للأب أفضل من الأم. فغالبية الآباء مستواهم التعليمي ما بين الشهادة الابتدائية والمتوسطة، أما الأمهات فهن في مستويات ما بين عدم القراءة والكتابة وتقرأ وتكتب. ودخل أم العاملة أقل من دخل أب العاملة، إذ أن معدل دخلها يصل إلى نصف معدل دخل الأب.

وبينت نتائج معامل الانحدار أن المستوى التعليمي للزوجة العاملة والمستوى التعليمي للزوج وعدد الأبناء، هي العوامل المؤثرة في عملية عدم الاستقرار الأسري عند المرأة العاملة. وكان متغير المستوى التعليمي للزوجة أقوى المتغيرات تأثيرا على عدم الاستقرار الأسري. فالنتيجة أشارت إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي (للزوجة) العاملة يؤدي إلى احتمالات أقل لعدم الاستقرار الأسري. وهذه النتيجة تدعم وتحقق فرضية الباحث. فالظاهر أن تعليم المرأة العاملة له الأثر الأكبر في مواجهة المرأة لأعباء الأدوار المتعددة أو المعقدة، إذ يبدو أن النساء المتعلمات أكثر قدرة على تحمل الأدوار المجهدة مثل العمل داخل وخارج المنزل، وذلك لأنهن أكثر وعياً بنوعية هذه الأدوار وأهميتها، وكأن لسان حال الواحدة منهن يقول «عليَّ أن أثبت لنفسي وللآخرين قدرتي على تحمل أعباء الأدوار المختلفة المناطة بي». فالمرأة العاملة من جانب تحاول أن تؤكد لزوجها وأبناءها وأفراد أسرتها أنها ربة بيت جيدة، ومن جانب آخر تحاول أن تؤكد لأفراد أسرتها وزملائها ورئيسها في العمل أنها عاملة جيدة ولائقة. فبالإضافة إلى ما أشارت إليه النتيجة من أن ارتفاع المستوى التعليمي يساعد في التقليل من صراع الدور وزيادة في توضيح الدور، بحيث تكون الأدوار المناطة (بالمرأة العاملة في هذه الحالة) أكثر تحديداً وتعريفاً، مما يساعد على خلق حالة من الاستقرار الأسري ينعكس إيجاباً على وضع المرأة في الأسرة. متغير المستوى التعليمي للزوج كان ثاني أقوى المتغيرات تأثيراً على عدم الاستقرار الأسري في معامل الانحدار. فالنتيجة أشارت إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي للزوج (زوج العاملة) يؤدي إلى احتمالات أقل لعدم الاستقرار الأسري. وهذه النتيجة تدعم وتحقق فرضية الباحث. فيبدو أن ارتفاع المستوى التعليمي للزوج يصاحبه وعي لدور المرأة العاملة المضاعف (وهو العمل داخل وخارج المنزل) مما يؤدي إلى وضوح وتحديد وتعريف أفضل لهذه الأدوار من قبل زوج العاملة الأكثر تعليما وهذه الأمور تؤدي إلى زيادة وعي الزوج لكيفية الاتصال بالزوجة والعلاقة الزواجية وإبقاء المشاكل الخاصة بالزوجين في محيط الأسرة، مما يقلل من احتمالات عدم الاستقرار الأسري.

المتغير الثالث في التأثير على عدم الاستقرار الأسري هو عدد الأبناء. وقد أشارت النتيجة إلى أن زيادة عدد الأبناء يؤدي إلى احتمالات أكبر لعدم الاستقرار

الأسري. فزيادة عدد الأبناء يعني مسؤوليات ومتطلبات أكبر على عاتق المرأة العاملة، ومواجهتها لمجموعة أكبر من الأدوار، وخلق حالة من عدم الاستقرار الأسري في الأسرة. وهذه الحقيقة تتفق مع دراسة ثورتون (Thorton) التي يؤكد فيها أن الرضى عن الحياة الزوجية ينخفض مع ارتفاع عدد الأطفال، وأن النساء اللاتي لديهن أطفال (أكثر من طفلين) يشعرن بعدم السعادة الزوجية (Thorton 1977).

أما عن المتغيرات التي لم يكن لها تأثير في عدم الاستقرار الأسري، في معامل الانحدار، فهي متعددة. وسوف نتناول هذه المتغيرات (حسب ترتيبها في الجدولين رقم 2 و 1) وذلك بسبب أهمية هذه المتغيرات بالنسبة لعينة العاملات، التي تشكل موضوع بحثنا. وأول هذه المتغيرات المحافظة، إذ أن المحافظة التي تقطنها العاملة لم يكن لها تأثير على عدم الاستقرار الأسري، وهي لم تحقق فرضية الباحث. ويبدو أن المستوى التعليمي للمرأة العاملة هو العامل الحاسم في هذه القضية. فارتفاع المستوى التعليمي يقلل من احتمالات عدم الاستقرار الأسري، ومستوى العاملات التعليمي متشابه في جميع المحافظات، لذلك فإن متغير المحافظة لم يكن له تأثير على عدم الاستقرار الأسري.

أما بالنسبة لمتغير دخل الزوجة العاملة فنجد أن متوسط دخل الزوجة العاملة ما بين (300-399 دينارا كويتيا) وهو يعتبر من الدخول المتوسطة، ويدعمه في الوقت نفسه دخل الزوج المرتفع نسبيا. وفي حالة فقدان المرأة (الزوجة) العاملة لدخلها ودخل زوجها يمكن أن تلجأ إلى المساعدة الاجتماعية (Ridha 1987). ومن الحقائق السابقة الذكر، يتبين أن عدم وجود تأثير لدخل الزوجة الشهري على عدم الاستقرار الأسري نتيجة منطقية. وبالتالي، فإن تحقيق استقلالية المرأة العاملة من خلال الدخل يمكن أن يتحقق من خلال دخل الزوج أو المساعدة الاجتماعية في أسوأ الأحوال. والدخل الشهري للزوج، كذلك، لم يكن له تأثير على عدم الاستقرار الأسري لدى العاملات. وهذه النتيجة لم تحقق فرضية الباحث، إذ نجد أن دخل زوج العاملة مرتفع نسبيا (ما بين 500-599 دينارا كويتيا)، ومن النتائج الوصفية يتبين أن وضع الأسرة الكويتية يختلف عن الأسر الأخرى في مجتمعات أخرى. فإلى جانب ارتفاع الدخول نسبياً، هناك الدعم الحكومي في حالة

عدم قدرة المرأة على إعالة نفسها وأسرتها، الأمر الذي جعل من متغير الدخل بشكل عام، سواء دخل المرأة العاملة أو دخل الزوج أو فارق الدخل بينهما، غير ذي أهمية أو تأثير على عدم الاستقرار الأسري عند المرأة العاملة.

أما العمر (أي عمر الزوجة العاملة) فلم يكن له تأثير في عدم الاستقرار الأسري. والنتيجة – هنا – لم تحقق فرضية الباحث. فارتفاع سن الزوجة العاملة لم يكن له تأثير في قضية نضوجها وبالتالي في التقليل من احتمالات عدم الاستقرار الأسري. والاحتمال الأرجح أن الزوجة تهيىء وتدرب بشكل مباشر، وغير مباشر، سواء من الأسرة أو من المجتمع، على القيام بأدوارها كزوجة عاملة. وهذا يعني أن عامل السن لا يلعب دوراً كبيراً في قضية نضوج الزوجة العاملة، وبالتالي وضوح الأدوار وتوقعات الأدوار بشكل أكبر. وكان يتوقع أن من هن أقل سناً لديهن عدم استقرار بصورة أكبر، ومن هن أكبر سناً لديهن عدم استقرار بصورة أقل، وذلك بسبب وضوح الأدوار وتوقعاتها، شيئاً فشيئاً، بمرور السنين.

عمر الزوجة العاملة عند الزواج، كذلك، لم يكن له تأثير على العاملة من حيث عدم الاستقرار الأسري. وهذه النتيجة لم تحقق فرضية الباحث. فعلى الرغم من أن العاملات يتزوجن في سن أقل من 21 إلا أن أغلبهن يتزوجن في السنوات الأخيرة من التعليم الجامعي، أو بعد حصولهن على الدبلوم (سنتان بعد الثانوية العامة). وبالتالي، يتبين أن المستوى التعليمي للمرأة العاملة هو العامل الحاسم، وليس عمرها عند الزواج، بالنسبة للتأثير على عدم الاستقرار الأسري.

وكذلك عمر الزوج عند الزواج لم يكن له تأثير في عدم الاستقرار الأسري عند الزوجة العاملة. وهذه النتيجة لم تحقق فرضية الباحث والظاهر أن المستوى التعليمي للزوج هو العامل أو المتغير الحاسم في التأثير في عدم الاستقرار الأسري. فالمستوى التعليمي للزوج كان تأثيره سلبياً في عدم الاستقرار الأسري (انظر جدول رقم 2) حيث أن ارتفاع المستوى التعليمي للزوج يؤدي إلى احتمالات أقل لعدم الاستقرار الأسري. من هنا، يتبين أن عامل العمر لا يلعب دوراً مؤثراً على عملية النضج وبالتالي وضوح الأدوار والتوقعات لدى الزوجين.

جدول رقم (2)
نتائج معامل الإنحدار لعدم الاستقرار الأسري عند العاملات

عدم الاستقرار الأسري المتغيرات المستقلة	Beta	SEB الخطأ المعياري ل Beta	B
المحافظة	.037226	.055616	.044447
الدخل الشهري للعاملة	.051749	.021519	.016321
الدخل الشهري للزوج	.006099	.019973	.001343
فارق الدخل بين الزوجين	.029726	.022225	.007681
عمر العاملة	-.088957	.067975	-.087210
عمر العاملة عند الزواج	-.030314	.062765	-.033044
عمر الزوج عند الزواج	.067580	.075395	.080568
فارق العمر بين الزوجين	034168	039031	.021459
عدد سنوات الزواج	.057707	.041792	.030477
عدد الأبناء	.093489*	.027930	.057782
وجود خادمة في المنزل	.032846	.076020	.051931
تعليم العاملة	-.209942**	.024235	.111854
تعليم الزوج	-.144089**	.020593	-.063765
تعليم أم العاملة	-.021588	.023731	-.008645
تعليم أب العاملة	-.044995	.020056	-.015114
دخل أم العاملة	-.052106	.017114	-.018482
دخل أب العاملة	.081548	.007761	.012551 R_2.096

** P < .01 ذات دلالة

* P < .05 ذات دلالة

عدد سنوات الزواج أو (عمر الزواج) لم يكن له تأثير في عدم الاستقرار الأسري. وهذه النتيجة لم تحقق فرضية الباحث. فلقد كان من المتوقع أن ارتفاع سن الزواج يصاحبه نضوج أكبر للزوجة العاملة، وبالتالي وضوح للأدوار وتوقعات الأدوار، بشكل أكبر، مما يقلل من صراع الدور وعدم استمرارية الدور.

ولكن يبدو أن سن الزواج ليس له تأثير على النضوج بالأدوار ووضوحها ووضوح توقعات الأدوار لدى العاملة... مرة أخرى يبدو أن عامل المستوى التعليمي هو المتغير المتداخل (intervening variable) في عملية النضوج بالدور وتوقعات الدور وليس العمر (سواء عمر الزوجة أو عمرها عند الزواج أو عمر زوجها عند الزواج أو فارق العمر بين الزوجين أو عمر الزواج).

وجود الخادمة لم يكن له تأثير في عدم الاستقرار الأسري لدى العاملات في معامل الانحدار. وهذه النتيجة لم تحقق فرضية الباحث. وغالبية العاملات لديهن خادمات في المنازل (84.8%) وهناك 15.2% بدون خادمات. ويبدو أن العاملات في بداية حياتهن الزوجية يفضلن عدم وجود الخادمات لقلة المتطلبات الأسرية. وبعد إنجاب الأطفال، يبدأ الزوجان في التفكير في الحصول على الخادمة. فالدعم الأسري للزوجة العاملة الكويتية يقل كلما زاد عمر زواجهما وزاد عدد الأبناء. فوجود الخادمة في المنزل الكويتي أصبح ضرورة، إذا لم تكن في بداية الزاوج فبعد سنة أو سنتين من الزواج.. ومرة أخرى، الدعم الأسري للزوجين، وبالأخص في بداية الحياة الزوجية يغني العاملة من الحصول على الخادمة. وهذا الدعم الأسري يتمثل في دعوة والدي الزوجين إلى وجبات الطعام خلال أيام الأسبوع ونهاية الأسبوع، وكذلك في الاستعانة بالخدم – الموجودين في الأسر الأصلية للزوجين – وذلك من أجل مساعدة الزوجة العاملة في القيام بالأعباء المنزلية الخاصة بها. من هذه العملية يتبين أن العاملات اللواتي ليس لديهن خدم يحصلن على الدعم الأسري (الاستعانة بخدم الأسرة الأصلية وأعضاء الأسرة الآخرين) من أجل مساعدتهن في تحمل أعباء الأدوار المنزلية ورعاية أبنائهن، وبالأخص في بداية حياتهن الزوجية. وتؤكد إحدى الدراسات السابقة أن أعضاء الأسرة الآخرين يساعدون المرأة العاملة إلى حد كبير في تحمل الأعباء المنزلية (Edwadrs et al. 1992). لذلك فوجود الخادمة أو عدم وجودها لم يكن له تأثير يذكر في عدم الاستقرار الأسري.

تعليم أم الزوجة العاملة لم يكن له تأثير في عدم الاستقرار الأسري، وهي لم تحقق فرضية الباحث. والنتائج الوصفية تشير إلى أن تعليم أم العاملة منخفض، أي أن الغالبية تقرأ وتكتب أو لديها شهادة ابتدائية. ونسبة 5.2% لديهن شهادة الثانوية العامة، وهي تعتبر نسبة قليلة، الأمر الذي يقود الباحث إلى الاعتقاد

بأن أم الزوجة العاملة – بغض النظر عن مستواها التعليمي – تلعب دوراً كبيراً في عملية نضوج المرأة العاملة، وذلك من خلال تدريب وتأهيل المرأة العاملة بمتطلبات الحياة الزوجية والعملية وتوضيح الأدوار المناطة بها. فالأم الأمية (التي نسبتها 47%) والأم حاملة الشهادة الثانوية العامة (ونسبتها 5.2%) يقمن بنفس الدور تجاه المرأة العاملة، من حيث توضيح الأدوار وتعريفها للمرأة العاملة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. لذلك يبدو أن المستوى التعليمي لأم الزوجة العاملة لم يكن له تأثير على عدم الاستقرار الأسري.

كذلك تعليم أب الزوجة العاملة لم يكن له تأثير في عدم الاستقرار الأسري. والنتيجة – هنا أيضا – لم تحقق فرضية الباحث. والنتائج الوصفية تشير إلى أن فئة آباء العاملات (الأغلبية منهم) ما بين الشهادة الابتدائية والمتوسطة. ونسبة قليلة (9.8%) حاصلين على الدبلوم والبكالوريوس ودراسات عليا. ويبدو أن هذا المتغير يلعب الدور الذي يلعبه متغير تعليم أم الزوجة، بحيث أن جميع المستويات التعليمية لآباء العاملات تساهم من خلال التنشئة الاجتماعية في تأهيل وتدريب المرأة العاملة على القيام بالأدوار المناطة بها. لذلك يبدو أن المستوى التعليمي لأب العاملة لم يكن له تأثير في عدم الاستقرار الأسري.

دخل أم العاملة لم يكن له تأثير في عدم الاستقرار الأسري في معامل الانحدار لدى العاملات، ولم تحقق فرضية الباحث. فقد كان يتوقع أن ازدياد دخل الأم سوف يجعل من المرأة العاملة تلجأ إلى هذا الدخل لضمان مستقبلها، في حالة اضطراب زواجها، وبالتالي محاولة الاستقلال والانفصال عن الزوج. ويبدو أن دخل الأم (زيادته أو نقصانه) ليس له تأثير في عدم الاستقرار الأسري لدى العاملة. والعامل الحاسم هو ارتفاع المستوى التعليمي لدى هذه الزوجة فهو الذي يلعب الدور الرئيسي في وعيها لأدوارها، ولتوقعات هذه الأدوار كزوجة عاملة. وكذلك دخل الأب لم يكن له تأثير في عدم الاستقرار الأسري في معامل الانحدار، وهذه النتيجة لم تحقق فرضية الباحث. ونفس التفسير ينطبق على دخل الأب، من حيث أن ارتفاع المستوى التعليمي هو العامل الحاسم، بالإضافة إلى أن التنشئة الاجتماعية للوالدين في الكويت يبدو أنها تساهم إلى حد كبير في توضيح وتعريف المرأة العاملة بالأدوار المناطة بها، مما يساعد على نضوجها واستقرارها الأسري بغض النظر عن الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للوالدين.

مما سبق يتبين أن هناك حقائق يجب التركيز عليها:

1 – توعية أفراد المجتمع بأهمية التعليم، حيث أن التعليم يلعب دورا رئيسيا في تقليل عدم الاستقرار الأسري للمرأة العاملة خارج المنزل. فارتفاع المستوى التعليمي للزوجة العاملة والزوج يقللان من احتمالات عدم الاستقرار الأسري.

2 – العمل على توعية أفراد المجتمع بأهمية المرحلة الانتقالية التي تمر بها المرأة العاملة من كونها زوجة فقط إلى كونها أم. وهذه المرحلة تبدأ من فترة الحمل الأولى حتى حصولها على الأبناء. ففي هذه المرحلة الانتقالية تتعدد أدوار المرأة (الزوجة والأم) العاملة وتتزايد توقعات هذه الأدوار من قبل أفراد المجتمع، ومن قبلها هي نفسها، الأمر الذي يزيد من احتمالات عدم الاستقرار الأسري في تلك المرحلة.

3 – توعية أفراد المجتمع بأهمية العمل خارج المنزل للمرأة، إذ أنه من خلال العمل تحقق المرأة ذاتها وطموحاتها وتساهم بشكل مباشر في تنمية المجتمع وتقدمه. فالدراسة بينت أن المرأة العاملة (الأكثر تعليما) لديها عدم استقرار أسري بصورة أقل.

4 – قيام العاملين الاجتماعيين والمسؤولين على إنشاء مركز للدراسات النسائية يتخصص في دراسات عن المرأة بشكل عام، والمرأة (الزوجة) العاملة بشكل خاص.

5 – الدراسات المستقبلية عليها أن توجه أنظارها إلى العوامل الأخرى المتعلقة بالمرأة الكويتية العاملة، سواء أكانت هذه العوامل خاصة بالمنزل والأسرة أو خاصة بالعمل وظروف العمل. بالإضافة إلى إجراء دراسات مقارنة بين العاملات وغير العاملات لمعرفة تأثير العمل نفسه على عدم الاستقرار أو الاستقرار الأسري، الأمر الذي يساهم في النهاية في تنمية الأسرة والمجتمع على حد سواء.

المصادر العربية

نعامة سليم

1984 سيكولوجيا المرأة العاملة. بيروت: عربية للطباعة والنشر والتوزيع.

عبداللطيف حمدي عبدالعظيم

1988 «أثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري». مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (3): 119-137.

منسي محمود عبدالحليم

1988 «عمل الأم والسلوك الاجتماعي للآباء: دراسة مقارنة». مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (4): 89-105.

يونس منى

1987 «اعتراضات المرأة العاملة على العمل (بحث استطلاعي)». مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (4): 209-230.

المصادر الأجنبية

Al - Dhafiri, A.

1987 Women, Labor Force Participation, and Equality: A Study of Educated Women in Kuwait.

Al - Sabah, S.

1983 Development Planning in an Oil Economy and the Role of Women: The Case of Kuwait. In Arabic. London: Estlords Publishing Ltd.

Al - Thakeb, Fahad.

1974 The Kuwaiti Family: Today and Yesterday. Dissertation. Ohio State University.

Baude, A.

1979 "Public Policy and Changing Family Patterns in Sweden: 1930 - 1970. "pp. 134 - 176 in J. Lipan - Blumen & J. Bernard eds. Sex Roles and Social Policy. Beverly Hills, CA: Sage Publications, Inc.

Booth, A. & Johnson, D. et al.

1983 "Measuring Marital Instability." Journal of Marriage and the Family 45: 387 - 393.

Brinkerhoff, D. B. & White, L. K.

1978 "Marginal Population." Journal of Marriage and the Family 40: 259 - 267.

Edwards, J. & Fuller, T. et al

1992 "Female Employment and Marital Instability: Evidence from Thailand." Journal of Marriage and the Family 54: 59 - 68.

Gallighan, R. & Bahr, H.

1978 "Economic well - being and Marital Stability: Implications for Income Maintenance Programs." Journal of Marriage and the Family 40: 283 - 289.

Germain, C. B. & Gitterman, A.

1980 The Life Model of Social Work Practice. New York: Columbia University Press.

Greenstein, T.

1990 "Marital Disruption and the Employment of Married Women." Journal of Marriage and the Family 52: 657 - 676.

Gross, N. & Ward S. et al.

1958 Exploration In Role Analysis. New York: Hohn Wiley and Sons.

Hubert, M. & Balock, Jr.

1979 Social Statistics. New York: McGraw - Hill Book Company.

Hughes, D. & Gabirsky, D et al..

1992 "The Effects of Job Characteristics on Marital Quality: Specifying Linking Mechanisms." Journal of Marriage and the Family 54: 31 - 42.

Klecka, W. R.

1980 "Discriminant Analysis" in J. Sullivan ed. Quantitative applications in social sciences. No. 07-019. Beverly Hills, California & London, England: Sage Publications, Inc.

Lee, G. R.

1977 "Age at Marriage and Marital Satisfaction: A Multivariate Analysis with Implications for Marital Stability." Journal of Marriage and the Family 39: 493 - 503.

Lobozinska, B.

1977 "Married Women's Gainful Employment and Housework in Contemporary Poland." Journal of Marriage and the Family 39: 405 - 415.

Rallings, E. & F. Nye

9179 "Wife - Mother Employment, Family and Society." pp. 203 - 226 in W. Burr ed. Contemporary Theories About the Family Vol. 1. New York: Free Press.

Ridha, H.

1987 The Social Assistance Program: A Comparative Study Between Women On Social Assistance and Working Women in Kuwait. Dissertation of Doctor of Philosphy. Univ. of Maryland.

Ruggie, M.

1984 The State and Working Women - A Comparative Study of Britain and Sweden. Princeton University Press.

Sandberg, E.

1975 Equality is The Goal - A Swedish Report. Stockholm: The Swedish Institute.

Sarbin, T.

1954 "Role Theory." In G. Linsdsey ed. Handbook of Social Psychology. Addison - Wesley Publishing company.

Sears, H. & Galmabos.

1992 "Women's Work Conditions and Marital AAdjustment in Two - Earner Couples: A Structural Model." Journal Of Marriage and the Family 54: 789 - 797.

Thorton, A.

1977 "Children and Marital Stability." Journal of Marriage and the Family 39: 531 - 539.

Turner, J.

1982 The Structure of Sociological Theory. Homewood: Doresey Press.

Turner, J.

1987 Social Theory Today. A. Giddens & J. Turner eds. Cambridge: Polity Publications.

Vannoy, D. & Philliber, W.

1992 "Wife's Employment and Quality of Marriage." Journal of Marriage and the Familly 54: 387 - 398.

مجلس النشر العلمي
Academic Publication Council

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

علمية محكمة تعني بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: محمود أحمد طحان

تشتمل على:

- ★ بحوث في مختلف العلوم الإسلامية.
- ★ دراسات قضايا إسلامية معاصرة.
- ★ مراجعات كتب شرعية معاصرة.
- ★ فتاوى شرعية.
- ★ تقارير وتعليقات على قضايا علمية.

الاشتراكات:

للأفراد ٣ دنانير داخل الكويت - ١٠ دولارات أمريكية خارج الكويت
للمؤسسات والشركات ١٣ دينارا داخل الكويت
٤٥ دولارا أمريكيا خارج الكويت

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب: ٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية
الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٢٥٠٤
بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ : داخلي ٤٧٢٣

The Effect of Working Women on Family Instability

Hadi Ridha*

This study explores the effect of the employment of Kuwaiti women on the stability of the family. The sample constituted of 468 working married Kuwaiti women. A multiple regression statistical test was used to know what variables contributed and were significant to family instability. Results showed that the higher the level of working womens' education, the lower the level of family instability. The educational level of these women's husbands had the same effect on family stability, i.e. The higher the educational level, the lower the level of instability.. On the other hand, having more children results in higher level of instability.

(*) Department of Sociology and Social Work, Facully of Arts, Kuwait University.

The Effect of Job Stress on Psychosomatic Disorders and Absenteeism Among Government Employees in Kuwait

Adam Ghazi Al-Obaibi*

This study examined the effect of job stress on psychosomatic disorders and absence from work among native Kuwaitis and expatriate employees. The sample consisted of 653 employees, 462 native Kuwaitis and 196 expatriates from five government organizations within the Kuwait Civil Service.

The results showed that Kuwaitis have higher scores on job stress, psychosomatic disorders and absenteeism than expatriates. Employees with high stress scores in both samples had more psychosomatic disorders than their counterparts with lower stress scores. For both groups the data showed no significant effects or interaction between nationality and stress on employee absenteeism. The results are discussed and some future ideas for research are suggested.

(*) Department of Public Administration, Faculty of the Administrative Sciences, Kuwait University.

Microeconomic Convergence and Prospects for Monetary Integration in the GCC: An Empirical Inquiry

*Ali Diabi**
*Mohammed Al Jarrah**

The paper attempts to inquire into the issue of macroeconomic convergence and the prospects for monetary integration in the GCC in light of more than one decade of economic cooperation. Convergence is defined in the paper as the narrowing of the inter-GCC members macroeconomic differences.

The methodology used in the paper is both analytical and empirical. Multivariate cointegration and factor analysis are used to find statistical evidence for convergence.

The empirical findings seem to suggest that, overall, some of the selected macroeconomic series do not drift too far apart from one another. It is however, worth noting that the level of macroeconomic convergence that has been achieved is not adequate, particularly in regard to internal (fiscal) and external imbalances and to a certain extent inflation. These asymmetries, if not kept within bounds, might jeopardize the monetary union project. So, the GCC members are urged to show willingness for further cooperation and consistent policy coordination to enhance economic convergence and thus create the conditions for a successful transition toward a monetary union.

(*) Department of Economics, College of Business & Economics, King Saud University, El Qassim.